

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

احتفلت فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر سنة 1349هـ / 1930م وكانت احتفالات صاحبة، أنفق الفرنسيون عليها ما يربو على 80 مليوناً من الفرنكات. وعمدوا في هذه المناسبة إلى استعراض جيوشهم على النحو الذي دخلت فيه جيوش الكونت دي بورمون مدينة الجزائر من حيث اللباس والزينة والعدة والعتاد والموسيقى والأناشيد.

وكانت هذه الاحتفالات التي استمرت ستة أشهر تمثل روح الاستعلاء للإدارة الفرنسية وكأنها أثبتت بما لا يدع مكاناً للشك أن الجزائر صارت فرنسية ولن تعود مطلقاً إلى ما كانت عليه من عروبة وإسلام. ولكن الإدارة الفرنسية لم تكن تدرك بأنها بموقفها هذا أعادت نزع جرح الأهالي الجزائريين، الذين استنكروا هذه الاحتفالات وعلى رأسهم علماء الدين الذين سعوا إلى إنشاء جمعية تناهض أهداف الإدارة الفرنسية وتنمي روح الوعي القومي لدى الفرد الجزائري وجعلوا لها شعاراً يعبر عن اتجاههم ومقاصدهم؛ هو "الإسلام ديننا.. العربية لغتنا.. والجزائر وطننا".

بوادر الإصلاح:

عشية الحرب العالمية الأولى غادر الجزائر جماعة من العلماء الشبان إلى تونس والمغرب والحجاز ومصر والشام؛ بغية الحصول على الثقافة العربية الإسلامية حيث معاهد العلم الكبرى، بعد أن حوصرت منابع العلم الأصيلة في الجزائر من طرف الإدارة الفرنسية، وقد شملت موجة المهاجرين الشبان: عبد الحميد بن باديس، والبشير الإبراهيمي والطيب العقبي وقد تأثرت هذه المجموعة بالأفكار الإصلاحية التي قادها محمد عبده ومحمد رشيد رضا، وبعد عودتهم إلى الجزائر عملوا على نشر الوعي القومي عبر الصحافة والمدارس وعقد الندوات وإلقاء المحاضرات، وكانت تراودهم فكرة إنشاء منظمة تجمع صفوفهم وتوحد جهودهم، وتكون منبراً لأفكارهم الإصلاحية، وجاءت احتفالات فرنسا في الجزائر لتحليل آمالهم إلى واقع ملموس.

ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

في صباح يوم الثلاثاء، السابع عشر من ذي الحجة عام 1349هـ / 5 ماي 1931م اجتمع في الجزائر العاصمة، بنادي الترقي أكثر من سبعين عالماً، كان منهم بعض مشايخ الطرق الصوفية وبعض الموظفين

الدينين الرسميين. وقد امتد هذا الاجتماع على مدى أربعة أيام، ليسفر عن إعلان ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد تولى الشيخ الإمام البشير الإبراهيمي -لما عرف عنه من قدرة وبراعة في اللغة- بكتابة قانونها الأساسي مختصرا، وصاغه بطريقة بأسلوب لا يثير شك الإدارة الفرنسية ولا يخيف مشايخ الطرق الصوفية الذين كان كثير منهم يتوجس خيفة من هذا التنظيم الجديد. حتى أن الإدارة الفرنسية لم تتردد في منح الترخيص والتصريح لها، لأنها لم تكن ترى في الجمعية على الأقل في ذلك الوقت ما يهدد مصالحها، والقارئ للقانون الأساسي للجمعية يفسر موقف الإدارة الفرنسية، لذلك اعترف الحاكم العام رسميا بتأسيس الجمعية بتاريخ 22 ماي 1931.

القانون الأساسي للجمعية:

إن المتصفح للقانون الأساسي لجمعية العلماء؛ يدرك عمق الفهم الذي كان عليه مؤسسوها وحسن تقديرهم ومعرفتهم بحقيقة وغاية الإدارة الفرنسية. لقد أصرت الجمعية من أول يوم على أن تنأى بنفسها عن المعارك السياسية مع الإدارة الفرنسية وأن تنصرف إلى تربية الشعب الجزائري وزرع بذور الإصلاح في أعماقه ليكون قادرا في المستقبل على التصدي لسياسات الإدارة الفرنسية. لقد كان ابتعاد الجمعية عن الخوض في المسائل السياسية مباشرة فهما عميقا لتلك المرحلة من الصراع مع المستعمر الذي لم يكن يتردد في القضاء بقوة وعنف على كل من يهدد وجوده ومصالحه في الجزائر.

لقد كان من مواد القانون الأساسي للجمعية:

- 1- لا يسوغ لهذه الجمعية بحال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية.
 - 2- القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر والميسر والبطالة والجهل، وكل ما يجرمه صريح الشرع، وينكره العقل، وترفضه القوانين الجاري العمل بها.
- إننا إذا جمعنا هذه البنود مع ما سبق ذكره عن البشير الإبراهيمي أثناء إعدادة قانون الجمعية الأساسي، أدركنا الأخطار التي كانت الجمعية تشعر بها، ولذلك عملت جهدها لتفادي ذلك حتى تضمن نجاح مسيرتها ومهمتها وبلوغ غاياتها.

أهداف جمعية العلماء:

يمكن تلخيص الأهداف الأساسية للجمعية فيما يأتي:

أولاً: نشر العقيدة الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنة، صافية نقية، كما كان عليها الصحابة والتابعين، والوقوف في وجه بدع الشرك والخرافات التي كان يروج لها أصحاب البدع والمنحرفون عن هدي الإسلام.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الكبير، تولى الإمام ابن باديس تأليف كتاب (العقائد الإسلامية) لجموع الطلبة في مدارس الجمعية، روعي فيه شرح عقائد الإسلام، بعيداً عن أساليب المتكلمين المعقدة. ثم كتب الشيخ مبارك الميلي، أحد مؤسسي الجمعية كتابه (الشرك ومظاهره)، وفي هذين الكتابين وغيرهما تظهر عقيدة الإسلام الصحيحة، مبرأة من كل أنواع الشرك والبدع والخرافات والضلالات. ولذلك لا نستغرب رد فعل بؤر البدع والخرافات المؤيدة للإدارة الفرنسية وهي تهاجم الجمعية.

ثانياً: التعليم؛ لقد سعت الإدارة الفرنسية بكل طاقاتها للحيلولة بين الأهالي الجزائريين وبين حقهم في التعليم، إدراكاً منها بأن الأهل إذا تعلم وتشبع بالثقافة العربية والإسلامية فهو سيشكل خطراً كبيراً على الوجود الفرنسي في الجزائر. لذلك بادرت إلى هدم بعض المساجد وتحويل البعض الآخر إلى كنائس، ومنعت بناء المدارس العربية وتدرّيس كتب اللغة العربية كتفسير القرآن الكريم وألفية ابن مالك، وكل الذي سمحت به هو دراسة تاريخ فرنسا وجغرافيتها، والتأكيد على اعتبار الجزائر جزءاً من فرنسا، تاريخاً وجغرافية وواقعاً وحكماً.

ومن جهتها أدركت جمعية العلماء أن التعليم هو السبيل إلى التحرر، فالأمة الجاهلة لا يمكنها الحصول على الاستقلال ولا المحافظة عليه، ولأجل هذا انطلقت جمعية العلماء في نشر التعليم في سبيل الوصول إلى القضاء على الجهل ونشر الوعي الصحيح، ولأجل تحقيق هذا الهدف الكبير وضعت الجمعية في منهاج تعليمها ثلاث مواد أساسية:

- القرآن الكريم

- علوم اللغة العربية

- التاريخ الإسلامي وتاريخ الجزائر.

وكان اختيار هذه المواد ينم عن فهم عميق لدور التعليم في بناء شخصية الشعب الجزائري. فالهدف من تعليم القرآن هو أن يتخرج من أبناء الجزائر رجال "كرجال سلفهم، وعلى هؤلاء الرجال القرآنيين تعلق هذه الأمة آمالها"، أما تدرّيس اللغة العربية فلأنها "لغة الإسلام الرسمية وأن الذي يتعد عن اللغة

العربية يبتعد عن عبادة الله، والذي يبتعد عن الله يكسب إنمًا كبيراً". فاللغة العربية هي لغة القرآن، وإحدى مقومات الشعب الجزائري.

أما تدريس التاريخ الإسلامي وتاريخ الجزائر، فالآن التاريخ يعتبر بمثابة شعور الأمة، وذاكرتها ووعيتها بكيانها، ولقد اهتمت الجمعية بهذا الجانب، فكان مبارك المليلي أول جزائري يؤرخ لتاريخ الجزائر، فألف كتابه المشهور تاريخ الجزائر في القديم والحديث، من أجل أن يعرف هذا الشعب جذوره وامتداده. ثالثاً: السعي في رفع المعاناة الاجتماعية عن الأهالي: لم يكن دور جمعية العلماء مقتصرًا على نشر الوعي الإسلامي والحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية، وإنما كان برنامجها شاملاً لكل الأهداف الأخرى المتمثلة في رعاية الفقراء والمساهمة في المشاريع الخيرية، ورفع مستوى المعيشة للأهالي الجزائريين، والتأكيد على تحريم الظلم بكل أشكاله وألوانه، وتحريم صنوف الربا، وأداء الزكاة، تحقيقاً لمبدأ التكافل والتعاون الذي نادى به نصوص الشريعة الإسلامية، وسعيًا إلى رفع الغبن عن الشعب الجزائري، حتى يمكنه أن يتطلع إلى هدف التخلص من المستعمر البغيض، وحتى يعلم أنّ في دينه من المبادئ والقيم ما يحقق له ذلك الهدف، ولا داعي لاستيراد الأفكار والمذاهب الغربية عنه وعن مبادئه وقيمه.

وسائل نضال الجمعية:

اعتمدت الجمعية في نشر أهدافها ومبادئها على وسائل متعددة، شملت المسجد والمدرسة والنادي والصحافة، فالمسجد كان للوعظ والإرشاد بطريقة جديدة تعين على فهم الدين ودوره في الحياة، والمدرسة كانت لتربية النشء الجديد وتخريج أجيال جديدة متسلحة بالثقافة العربية الإسلامية، والنادي كان للتوعية والتوجيه الوطني بالخطب والمحاضرات والمسرحيات والأناشيد والصحافة لنشر المبادئ والأهداف والدعوة إلى اليقظة والدفاع عن الجمعية ضد خصومها. بالإضافة إلى وسائل أخرى كانت تستخدم حسب المناسبة، مثل الاحتجاج، والمقابلات، وإرسال الوفود، والرحلات، والمشاركة في التجمعات العامة.

وقامت الجمعية بمشروعاتها الإصلاحية معتمدة على اشتراكات أعضائها، بالإضافة إلى اكتتاب الأهالي المسلمين في المشروعات التي تخطط وتدعو لها مثل مشروع معهد عبد الحميد بن باديس، حيث اكتتبت الأمة لشراء دار للمعهد في قسنطينة، وبهذه الطريقة تمكنت الجمعية من تدبير مواردها المالية التي تلزم لتنفيذ أفكارها الخاصة التي تهدف إلى المحافظة على صبغة الجزائر العربية الإسلامية. وتقاسم رؤساء الجمعية وزعماءها العمل، فتكفل ابن باديس بقسنطينة، فكان يقوم هو ومعاونوه بنشر العلم

وإرشاد المسلمين إلى مبادئ دينهم الصحيحة ومحاربة البدع والخرافات والآفات الاجتماعية عن طريق الوعظ والإرشاد التي كانت تقوم بها المراكز الدينية التابعة للجمعية. وكان ابن باديس يقوم أيضا بالإشراف على تكوين الجمعيات المحلية التي تقوم بإنشاء المدارس، وجمع الأموال اللازمة للإنفاق عليها وإمدادها بالكتب والوعاظ.

وتولى البشير الإبراهيمي الإشراف على نشاط الجمعية في غرب الجزائر متخذًا من تلمسان مركزًا لعمله وجهوده. وتولى الطيب العقبي المهمة نفسها في الجزائر، وكان هناك تنسيق بين القادة الثلاثة وأعضاء الجمعية وفروعها وأنصارها في مختلف أنحاء الجزائر.

وقد كان المركز الرئيس لتنظيم هذه الجهود وتوسيعها ما بين الأعضاء في الجمعية وتوزيعها: الجامع الأخضر (جامع سيدي لخضر) بقسنطينة، الذي كان الشيخ ابن باديس يدرس فيه، وقد جعله مركزًا لتخريج القادة من العلماء والوعاظ، فقد كان يضم طلابًا من كل أنحاء الجزائر، وكان الشيخ ابن باديس يوليهم عناية فائقة، واهتمامًا خاصًا من جميع النواحي التربوية والأخلاقية والغذائية والصحية والاجتماعية، وبلغ به هذا الاهتمام إلى درجة أنه كان يحرص على توديع كل طالب عند بداية العطلة. وقد تنبّهت الإدارة الفرنسية إلى خطر ما تقوم به جمعية العلماء على سياستها في الجزائر وخشيت من انتشار الوعي الإسلامي، فعمّلت المدارس، وزجت بالمدرسين في السجون، وأصدر المسؤول الفرنسي عن الأمن في الجزائر في عام (1352هـ / 1933) تعليمات مشددة بمراقبة العلماء مراقبة دقيقة، كما حرّم على غير المصرح لهم من قبل الإدارة الفرنسية باعتلاء منابر المساجد.

وفي فترة الحرب العالمية الثانية ضعف نشاط الجمعية بسبب خضوع البلاد للأحكام العرفية ووفاة مؤسسها ورئيسها عبد الحميد بن باديس، ونفي خلفه في رئاسة الجمعية البشير الإبراهيمي إلى أفلو بصحراء وهران، فكان يقود نشاط الجمعية في المنفى من خلال الرسائل التي يتبادلها مع رفاقه من زعماء الجمعية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد النشاط وافرًا للجمعية فقامت بجهود واسعة في نشر رسالتها التعليمية من خلال مدارسها ومساجدها، تدعمها تبرعات الشعب الجزائري ووقوفه خلفها، حتى بلغ عدد المدارس التي أقامتها الجمعية في سنة (1368هـ / 1948) نحو 140 مدرسة غطت مدن الجزائر وقراها. ثم تطلعت الجمعية إلى إنشاء مدارس ثانوية بعد أن كانت ترسل أبنائها لدراسة المرحلة الثانوية في تونس، فأنشأت معهد ابن باديس الثانوي سنة (1367هـ / 1947) وجعلت منه نواة لإنشاء 3 معاهد أخرى متى تهيأت الظروف في قسنطينة، الجزائر، وتلمسان، وقد نجح هذا المعهد في جذب الطلاب،

حتى بلغ عددهم في سنة (1375هـ / 1955) 913 طالبا، وبلغ عدد المعلمين 275 معلما، راعت الجمعية في اختيارهم الكفاءة وحسن الخلق، ثم تشددت في انتقائها لهم واشترطت حصول المعلمين الجدد على المؤهلات العلمية مثل شهادة التحصيل من جامع الزيتونة وخصصت لهم 4 درجات على أساسها تصرف مرتباتهم.

ولم تتوقف جهود الجمعية على المرحلتين الابتدائية والثانوية بل قامت بإرسال بعثات تعليمية إلى المعاهد والجامعات العربية، فأرسلت 18 طالبا وطالبة واحدة إلى مصر والعراق وسوريا وغيرها، حتى بلغ عدد بعثاتها في سنة (1375هـ / 1955) إلى 109 طالبا، ثم تزايد هذا العدد إلى بضع مئات بعد نجاح الثورة الجزائرية.